

المحكمة في ١٤٠٢/٠١/٠٢  
١- الحكم في الدعوى  
٢- الحكم في الدعوى  
٣- الحكم في الدعوى  
٤- الحكم في الدعوى  
٥- الحكم في الدعوى  
٦- الحكم في الدعوى  
٧- الحكم في الدعوى  
٨- الحكم في الدعوى

المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات المدنية والأجنبية:

(ج) إذا تم الحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى  
بالحكم في الدعوى

المادة ١٠٥:

١- الحكم في الدعوى

٢- الحكم في الدعوى

٣- الحكم في الدعوى

٤- الحكم في الدعوى

٥- الحكم في الدعوى

٦- الحكم في الدعوى

٧- الحكم في الدعوى

٨- الحكم في الدعوى

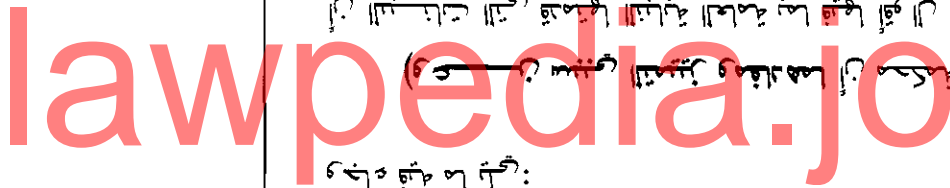
٩- الحكم في الدعوى

١٠- الحكم في الدعوى



... (The text in this block is mirrored bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a series of lines of text.)

... (The text in this block is mirrored bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a series of lines of text.)



... (The text in this block is mirrored bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a line of text.)

... (The text in this block is mirrored bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a paragraph of text.)

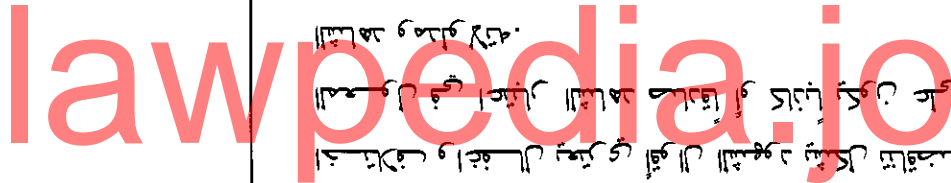
... (The text in this block is mirrored bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a paragraph of text.)

المادة ١١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١ والمواد ١٠٠٠ و ١٠٠١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١  
المادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ١٠٠١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١  
المادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ١٠٠١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١

١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١

١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١

١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١



١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١

١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١  
١٠٠٠/١٩٦١ و ١٠٠١/١٩٦١

عن المتهم مع الإشارة إلى انه تم إسقاط الدعوى العامة

عن المتهم بالنسبة لجنحة حمل وحيارة أداة لحادة لشمولها بأحكام قانون العقوبات العام والافراج فوراً عن المتهم ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً بأي دواعٍ أخرى).

لم يمرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٧.

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية مؤرخة في ٢٠/٨/٢٠٠٨ طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

عن أسباب الطعن كافة المنصبة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وان المحكمة لم تطبق القانون على الواقعة التي قنعت بها وان قرارها مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستلال .

وفي ذلك نجد أن من المقرر فقهاً وقضاه أن القاضي الجزائي يحكم بقناعته المستمدة من البينات الواردة في الدعوى وان له كامل الحرية في أن يستخلص منها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى.

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى توصلت من خلال البينات المقدمة في الدعوى والتي قامت بتسميتها وسرد مقتطفات منها توصلت إلى أن الواقعة الثابتة في الدعوى أن المتهم - المميز ضده - قام بعد اخذه المجني عليه

إلى منزله بحجة انه يريد تبديل ملابسه لينهيا بعد ذلك إلى السوق وقيام المميز ضده بإشهار أداة حادة على المجني عليه وتهديه بها وطلبه منه أن يتساقل معه ثم قيامه بعد رفض المجني عليه لطلبه على قلبه على بطنه والتم عليه و هو يحاول فك حزام بطناله إلا أن المميز ضده لم يتمكن من اتمام فعلته لأسباب خارجة عن إرادته و هي مقاومة المجني عليه له وصراخه وحضور الشاهد فعل المميز ضده يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جريمة الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٦٨ من قانون العقوبات وليس كما ورد في إسناده اللابئة العامة من أنها تشكل جنابة الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إذ أن ركني جريمة الشروع الناقص وكما يستفاد من أحكام المادة ٦٨ من قانون العقوبات هما:

